مؤقت



مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٤٠

الجمعة، ٨ آذار/مارس ١٩٩٦، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ليغويلا	(بوتسوانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد ايتل
	إندونيسيا	السيد ويبيسونو
	إيطاليا	السيد فرارين
	بولندا	السيد فلوسوفتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد هي يافي
	غينيا - بيساو	السيد مانو كويتا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد عواد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا (S/1996/149)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقِر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (S/1996/149)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل رواندا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقـرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد باكوراموتسا (رواندا) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، الوثيقة S/1996/149.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1996/177، التي تتضمن نص مشروع قرار أعِد خلال مشاورات المجلس السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: S/1996/132، رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لزائير لدى الأمم المتحدة؛ و S/1996/176، رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها نص رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من وزير الخارجية والتعاون في رواندا.

المتكلم الأول هو ممثل رواندا، وأعطيه الكلمة.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ويبين التقرير حدوث تطور إيجابي في الحالة السياسية والاقتصادية في رواندا.

وبانتهاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في رواندا، ستخلف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وراءها بلدا ومواطنين عازمين على بناء رواندا جديدة وتحمل مسؤولياتهم كاملة من أجل تحقيق مستقبل أفضل.

وعلى الرغم من الكارثة التي نُكب بها البلد ونتج عنها خسارة أرواح ثُمن سكانه وتدمير كامل للهياكل الأساسية الاقتصادية والنظام القضائي والمجتمع الرواندي، فإنه لا بد لي أن أقول، بكثير من الفخار، إن رواندا قد بعثت من الأنقاض في الوقت الذي تشير كل البوادر إلى أنها ستصبح بلدا أقوى وشريكا موثوقا.

لقد كانت المنجزات التي تحققت منذ عملية إبادة الأجناس منجزات رئيسية. فقد نجح الشعب الرواندي في إرساء أسس مجتمع جديد من خلال إنشاء حكومة ائتلافية وبرلمان يمثلان جميع الجماعات السياسية. وهذه علامة كبرى على بدء عملية المصالحة الوطنية.

وللمرة الأولى تضع حكومة رواندا سياسة لإعادة اللاجئين إلى وطنهم. فقبل عام ١٩٩٤ عاش أكثر من مليون لاجئ رواندي خارج البلد. وقد حـُرم هؤلاء اللاجئين من حقهم في العودة إلى وطنهم نظام الحكم السابق، الذي نظم، علاوة على ذلك، عملية إبادة الأجناس وخطط لها وأدارها.

إن الحكومة الراهنة ملتزمة بعودة جميع مواطني رواندا إلى وطنهم دون قيد أو شرط. وقد ترجمت الحكومة التزامها بعودة اللاجئين إلى عمل فعلي من خلال اضطلاعها بالتدابير التالية: الدعوة إلى المصالحة

الوطنية؛ واستعادة الأمن داخل حدودنا؛ والإثناء عن الانتقام من خلال إنفاذ القانون والنظام؛ وتشجيع جو من الشفافية عن طريق إعطاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا والمنظمات غير الحكومية ومراقبي حقوق الإنسان ووسائط الإعلام حرية الحركة في جميع أرجاء البلد؛ وإنفاذ القوانين التي تنظم حقوق الملكية؛ وإعادة توطين العائدين وإدماجهم من جديد في الخدمة المدنية والجيش الوطني وفي المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية.

وقد أدت هذه التدابير بالفعل إلى عودة عدد هائل من اللاجئين قدره ٢,٣ مليون لاجئ في سنة واحدة فقط، بما في ذلك اللاجئين السابقين الذين كانوا خارج البلد منذ عام ١٩٥٩.

وبالنسبة لقضيتي العدالة وحقوق الإنسان، لا يزال إصلاح الجهاز القضائي أحد أهم أولويات حكومة رواندا. وقد اتخذت بعض الإجراءات لاعتماد التشريعات المناسبة. وبنهاية عام ١٩٩٥ كان قد تم تدريب ٦٤٣ من العاملين في المجال القضائي.

وفيما يتعلق بالمستقبل، تتطلع رواندا، حكومة وشعبا، إلى التشغيل الفعال للمحكمة الدولية لرواندا كخطوة أساسية في تضميد الجراح التي خلفتها جريمة إبادة الأجناس. فالعدالة الحقيقية هي وحدها التي سوف تمكّن رواندا من أن تبدأ وتعيد بناء مجتمع جديد.

وفيما يتصل بالأمن الداخلي، شرعت الحكومة الرواندية بالفعل في إعادة تنظيم وتعزيز قوات الدرك والشرطة وهي تنوي الشروع في تسريح جزء من جيشها.

ومن الناحية الاقتصادية، أحرز تقدم كبير في سنة واحدة فقط منذ اجتماع المائدة المستديرة للمانحين من أجل تعمير رواندا المعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. فقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٥، بعد انتكاسه بنسبة ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٤، ووصل إلى ثلاثة أرباع مستوى الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة.

لقد تم تحقيق هذه الإنجازات بدعم من بعض البلدان التي لم تتردد في تقديم المساعدة لرواندا في جهودها الرامية إلى تعمير البلد. وأخص بالذكر منها ايرلندا، التي شرف رئيسها رواندا بزيارتين رسميتين، وهولندا وألمانيا اللتين قدمتا مساعدة ملموسة لرواندا. كما أن إسهامات المملكة المتحدة والولايات المتحدة تحظى أيضا بتقدير عظيم. ونعرب أيضا عن شكرنا لإيطاليا واسبانيا على دعمهما.

وأسهمت بلجيكا أيضا، بما لها من صلات تاريخية مع رواندا، في تعمير البلد. وأود أن أشكر أيضا استراليا والسويد وسويسرا وفرنسا وكندا والنمسا واليابان على دعمهم العظيم.

ويود وفد رواندا أن يشكر البلدان التي أسهمت بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وأود أيضا أن أشيد بذكرى الجنود الذين فقدوا أرواحهم بينما كانوا يحاولون حماية أو إنقاذ أرواح الروانديين خلال عملية إبادة الأجناس، وخاصة الجنود البلجيكيين الذين اغتالهم نظام إبادة الأجناس.

وأخيرا، أود أن أشيد بقائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، الجنرال دايير، على جهوده وجهود العاملين معه في رواندا أثناء عملية إبادة الأجناس.

ويود شعب رواندا أن يشكر جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا والى الممثل الخاص للأمين العام على ما أنجزوه في رواندا. ويجب أن نشير إشارة خاصة الى الجهود التي بذلتها الحكومات الافريقية العديدة، التي تضرب مثالا طيبا للمجتمع الدولي بإلقائها القبض على المتهمين بجرائم إبادة الأجناس في رواندا. وتود حكومة رواندا أيضا أن تعرب عن امتنانها للشخصيات الافريقية البارزة وقادة المنظمات الافريقية الاقليمية ودون الاقليمية، الذين يضطلعون جميعا بدور أساسي في المساعدة على حسم المشاكل التي تواجه المنطقة دون الإقليمية. وأنهم يدللون على أهمية الحوار في عملية المصالحة.

وأود قبل كل شيء أن أشيد إشادة خاصة بالشعب الرواندي، الذي قمعه نظام شمولي أوقعه ضحية المذابح

المتكررة، التي بلغت ذروتها بجرائم إبادة الأجناس. وينبغي الاشادة بالباقين على قيد الحياة الذين نجحوا في العيش بوئام مع الآخرين دون الأخذ بالثأر. وينبغي ألا ننسى الروانديين الذين ما زالوا في مخيمات اللاجئين خلافا لإرادتهم، سجناء لدى مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية.

وينبغي أيضا أن نشيد إشادة خاصة بالروانديين الذين أوقفوا إبادة الأجناس.

ونغتنم هذه الفرصة لنشكر الأمين العام على توصيته مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا. ويحدونا الأمل بأن تقوم الأمانة العامة بإجراء تحليل جاد لخبرتها التي حصلت عليها مؤخرا مع البعثة في السنوات الأخيرة - قبل وبعد عمليات إبادة الأجناس. وهناك حاجة الى إجراء تحليل حقيقي ونزيه والى ضمان استقاء الدروس الصحيحة من أسوأ تجربة يمكن لأمة أن تمر بها. وهذه الدروس لن تخدم رواندا فحسب بل ستخدم كل البلدان الافريقية وكل البلدان النامية التي يمكن أن تواجه نفس الحالة.

لقد اضطلعت الحكومة الرواندية بواجبها فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا. وبالتالي فإن حكومة رواندا تعيد بفخر قوات البعثة الى الأمم المتحدة، وهي تلك القوات التي عملت في رواندا في بيئة آمنة بشكل عام. وفي المقابل، نتوقع أن تمتثل الأمانة العامة لالتزامها إزاء رواندا. فإن بعض المسائل التي أثارتها حكومة بلدي لم تلق قط انتباها مرضيا. وسنكون ممتنين للأمانة العامة لو تم التوصل الى حلول ملائمة للمشاكل المتبقية المتصلة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا.

وكمتابعة لعمل بعثة الأمم المتحدة، فقد قبلت حكومة رواندا أكثر الاقتراحات واقعية، التي قدمها الأمين العام، وهو إنشاء مكتب سياسي صغير لدعم الحكومة في جهودها لتعزيز النظام القضائي، وتيسير عودة اللاجئين وإصلاح الهياكل الأساسية للبلد. وانه لبرنامج طموح، ولكن حكومة بلدي ستقدم كل الدعم الضروري لذلك المكتب، وتتطلع الى تحديد ولاية المكتب مع الأمانة العامة.

وختاما، فإن رواندا حكومة وشعبا قد عقدت العزم على العمل لتعمير البلد وتضميد جراح المجتمع الرواندي. وكل تعاون في هذا المجال سيحظى بالترحيب.

السيد فرارين (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وإن استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا ورومانيا ولاتفيا ومالطة تضم صوتها الى هذا البيان.

وإذ تستعد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لمغادرة رواندا، يجب علينا جميعا أن نعترف أولا بالتفاني العميق للأمين العام؛ وممثله الخاص السفير شهريار خان؛ وقائد القوة؛ وجميع البلدان المسهمة بقوات؛ وأصحاب الخوذ الزرق أنفسهم. وإن تفانيهم في الاضطلاع في ظل ظروف صعبة جدا بالمهام الموكولة اليهم يستحق منا أعظم الثناء.

يشير تقرير الأمين العام الى أن الهدوء النسبي والاستقرار يسودان أرجاء رواندا وأن البلد قد أحرز تقدما كبيرا صوب عودة ظروف المعيشة الطبيعية. غير أن عددا من المسائل الجدية المعلقة ما زال دون حل: إن عودة اللاجئين، وإصلاح النظام القضائي والمسألة المتصلة بالازدحام في السجون - ينبغي أن تعالج كمسألة ذات أولوية، بغية تحقيق المصالحة الوطنية وبالتالي الاستقرار الضروري في المستقبل.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشدد مرة أخرى على أهمية المحكمة الدولية، التي هي أساسية لاستعادة مناخ من الأمل والثقة في رواندا. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة ضمان حماية العاملين فيها وحماية مبانيها.

لقد أيد الاتحاد الأوروبي عملية الأمم المتحدة لصون السلام في رواندا منذ البداية، ونتفق مع تقييم الأمين العام الوارد في تقريره بأن رواندا كان يمكنها أن تستفيد كثيرا من مرحلة أخرى من اشتراك الأمم المتحدة في المساعدة على تعزيز السلام والأمن. إلا أن السلطات الرواندية قررت أن الأوان قد آن لمعالجة المشاكل بصورة مختلفة. وفي هذا الصدد، نرحب بموافقة كيغالي على الاحتفاظ بمكتب للأمم المتحدة، يترأسه الممثل الخاص للأمين العام. ونعتقد اعتقادا

قويا أن المجتمع الدولي سيواصل الإسهام في جهود رواندا صوب العودة التامة الى الحياة الطبيعية. وعلى غرار ما تم في الماضي، فإن الاتحاد الأوروبي - الذي هو المانح الأكبر من حيث المساعدة الإنسانية والإنمائية - مستعد لتقديم إسهاماته الملموسة لتحقيق هذا الهدف.

وإن إحدى الأولويات الرئيسية في المستقبل لوجود الأمم المتحدة في رواندا تظل تتمثل في دعم جهود حكومة كيغالي لتعزيز المصالحة الوطنية. ومشروع القرار الذي يوشك مجلس الأمن على التصويت عليه يعالج هذا الشاغل معالجة واضحة. فالمكتب الذي سيضم نظام الاتصالات الحالي للأمم المتحدة ومحطة الإذاعة - سيخدم هدف دعم جهود الحكومة للنهوض بالمصالحة الوطنية، ولتعزيز النظام القضائي، ولتسهيل عودة اللاجئين وإصلاح الهياكل الأساسية للبلد. كما سيضطلع المكتب بدور مفيد في تنسيق جميع جهود الأمم المتحدة لتحقيق هذا الغرض.

ونشير مع الارتياح الى مواصلة عملية الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في رواندا، وهي العملية التي تحظى بالدعم الكامل من جانب سلطات كيغالي. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية حيوية لهذا النشاط، كما ظهر ذلك جليا من حقيقة أنه يسهم حاليا بمعظم تمويل العملية.

وأختتم بالتأكيد، مرة أخرى، على الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لمواصلة الجهود من أجل الإعداد الدقيق لمؤتمر إقليمي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وعقده، الذي يرد ذكره في مشروع القرار. وأود، في هذا الصدد، أن أشير الى تعيين السيد الدو أيللو مؤخرا مبعوثا خاصا للاتحاد الأوروبي لمنطقة البحيرات الكبرى.

إن الويلات التي مرت بها رواندا خلال السنتين الماضيتين لا يمكن المبالغة فيها إلا أن تحديات هائلة ما زالت قائمة، وأكبرها العودة الآمنة للاجئين. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة مواصلة اضطلاعها بدورها في مواجهة هذه التحديات. ولذا فإننا نرحب بمشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد للمضي إلى التصويت على مشروع القرار المطروح عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نشعر بالامتنان لممثل رواندا على بيانه، وبخاصة على البينة التي أعلمنا بها عن تصميم بلده على التغلب على تركة المأساة التي عانى منها في السنوات الأخيرة.

إن أحد أصعب القرارات التي يتعين على مجلس الأمن مواجهتها في سياق عمله يرتبط بحسن توقيت اتخاذ الإجراء: متى ينبغي أن يشارك في قضية ومتى ينبغي أن ينسحب منها وكيفية القيام بذلك - وهو ما يسمى باللغة الانكليزية "timing" (التوقيت).

وللأسف، لقد اكتسبت رواندا في أعين الرأي العام العالمي صورة إحدى هذه المناسبات التي جاء فيها الإجراء المتخذ متأخرا جدا لمنع جريمة إبادة الأجناس، التي حزن عليها العالم كله. ونحن نأمل أن القرار الذي نوشك على اتخاذه، بناء على طلب حكومة رواندا، هو القرار الصائب.

أشار الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ إلى الحالة في رواندا فأشار إلى استمرار الهدوء والاستقرار في جميع أنحاء البلاد، باستثناء المناطق الواقعة على حدود زائير. وأضاف قائلا إنه منذ انتهاء الحرب تحسنت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة تحسنا كبيرا، الأمر الذي أعطى مجلس الأمن، من حيث المبدأ، الثقة في قراره في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي لإنهاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا اليوم. ونحن نهنئ رواندا على هذا الحدث.

إن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا تنتهي اليوم فعلا. وهذا ينبغي أن يكون مصدر ارتياح لشعب وحكومة رواندا، وللمجتمع الدولي، حيث أن انتهاء عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا بد أن يكون مؤشرا على أنها أوفت بمهمتها

وعلى أن الأحوال في البلد أخذت تعود إلى حالتها الطبيعية. ويحدو حكومة شيلي وطيد الأمل أن يكون هذا هو الحال بالنسبة لرواندا.

وفي الوقت الذي تنهي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ولايتها، يتعين علينا أن نوجه تحية علنية إلى هؤلاء الذين شاركوا فيها: إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد شهريار خان، وإلى الجنرال روميو دالير، والجنرال غي توسنيان، والعميد شيفا كومار، الذين قادوا قوة حفظ السلام مؤخرا، وإلى القوات والمراقبين وسائر أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا الذين ينتمون إلى بلدان مختلفة، أبرزها الهند وغانا ونيجيريا وملاوي، والتسلسل بحسب العدد. ولا ننسى كندا التي انسحبت قبل وقت قصير وبلجيكا التي منيت بخسائر جسيمة.

لقد ساعدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في إعادة توطين اللاجئين؛ ووفرت الحماية للمحكمة الدولية لرواندا؛ وساعدت على إعادة الهياكل الأساسية وإصلاح قطاعات الاقتصاد الحيوية. وقال الأمين العام إن البعثة، إلى جانب ذلك، أشاعت بوجودها شعورا بالأمن والثقة لدى أفراد مختلف الوكالات العاملة في البلد.

غير أن الأمين العام يذكرنا أيضا بوجود بعض المشاكل الهامة التي تنتظر الحل. والمشكلة الأساسية - ولا شك أنها أخطر المشاكل وأكثرها تعقيدا وهي المشكلة التي يمكن أن تثير أكثر المشاكل في المستقبل - هي مشكلة وجود ١,٧ مليون لاجئ. ومن الجدير بالذكر أيضا أنه لا يزال ينبغي القيام بالكثير من أجل تحقيق مصالحة وطنية حقيقية.

ومجلس الأمن، إذ يأخذ في اعتباره رغبة حكومة رواندا المعرب عنها، والنقاط التي طرحها الأمين العام في تقريره، يوشك على اعتماد مشروع قرار تؤيده شيلي. وقبل الإشارة إلى بعض جوانبه، أود أن أشكر وفد المملكة المتحدة على تقديمه مسودته وعلى المشاورات الواسعة بشأن مشروع القرار المطروح علينا الآن.

وبهدف مواصلة حضور الأمم المتحدة في رواندا، والاستمرار في التعاون مع حكومة رواندا في تنفيذ المهام الصعبة التي لا تزال معلقة، فإن مجلس الأمن يشجع الأمين العام على أن يحتفظ في رواندا بمكتب للأمم المتحدة يرأسه ممثله الخاص بغرض دعم الجهود التي تبذلها حكومة رواندا لتعزيز المصالحة الوطنية وتعزيز النظام القضائي، وتيسير عودة اللاجئين وإصلاح الهياكل الأساسية في البلد وتنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة تحقيقا لهذه الغاية.

وأعتقد أن من المهم التنويه هنا بإشارة الأمين العام الصريحة لمشكلة اللاجئين. وينبغي أن نتذكر أن حكومة رواندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لن تحظيا بعد الآن بدعم مفرزة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في عملية إعادة اللاجئين. لذلك نتقدم بنداء إلى جميع الدول والوكالات المعنية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين والمشردين وتيسير عودتهم الطوعية المبكرة الآمنة والمنظمة إلى بلدهم.

وهناك جانب آخر نرى أنه يكتسي أهمية خاصة. ينبغي أن نضع نصب أعيننا أن إحدى الوكالات التي يمكن أن تتعاون في هذه العملية هي العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا، التي تقوم بعمل جدير بالثناء، والمنتشرة في عشر محافظات من الإحدى عشرة محافظة الموجودة هناك. وينبغي أن تتوفر لعملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا الموارد اللازمة حتى يستمر التنسيق بينها وبين مكتب الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة رواندا بالفاعلية التي اتسم بها حتى الآن. وهذا وارد في مشروع القرار.

وأود أن أختتم بياني بأن أقول إن شيلي يسرها تأييد مشروع القرار هذا. ولعله سيكون إنجازا كبيرا لو اختفت الحالة في رواندا من جدول أعمال المجلس ولو تحقق بدلا من ذلك تعزيز ملموس في الالتزام برواندا من جانب سائر منظومة الأمم المتحدة والوكالات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، في إطار برنامج لتنمية البلد.

وإن تحويل هذا إلى واقع هو في أيدي شعب رواندا وقادتها.

السيد ايتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد ألمانيا بالطبع بيان إيطاليا الذي أدلت به نيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولا أود أن أكرر ما جاء فيه.

يقول الأمين العام في تقريره الأخير عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا:

"عندما خرجت رواندا من الحرب الأهلية وعمليات إبادة الأجناس بإنشاء حكومة وحدة وطنية في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، كانت الأحوال في البلد أقرب إلى الكارثة". (S/1996/149، الفقرة ٤١).

ونحن نتفق تماما مع هذا التقييم. لذلك فإنه من دواعي الارتياح أن الأمين العام يمضي فيقول:

"واليوم، أخذت الأحوال في رواندا تعود إلى حالتها الطبيعية". (المرجع نفسه، الفقرة ٤٢)

كما نتفق معه على أن هذا التقدم قد تحقق بصفة أساسية من خلال الجهود التي بذلها شعب رواندا.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه من المناسب اليوم، عندما تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، أن نشيد بجميع الذين خدموا في هذه البعثة وأيدوها. ونسلم أيضا بالعمل الذي قام به السفير خان، الممثل الخاص للأمين العام وموظفوه. والساعات الطويلة التي صرفها مجلسنا في الماضي وهو يبحث الحالة في رواندا لم تكن لتثمر كثيرا لو لم يؤد الرجال والنساء واجبهم في الميدان، وأكثر من ذلك في أغلب الأحيان.

إن العلاقة بين حكومة رواندا والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بمعنى أشمل لم تكن سهلة دائما. وبعد إجراء مناقشات مكثفة مع رواندا قرر المجلس في القرار ١٠٢٩ (١٩٩٥) سحب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من رواندا بعد يوم ٨ آذار/مارس. وبدا لنا في ذلك الوقت أنه بعد هذا التاريخ لن يكون هناك مجال كبير لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام في رواندا. وفي غضون ذلك، ذكر بوضوح وزير الشؤون الخارجية والتعاون في رواندا في رسالته (S/1996/176، المرفق) المؤرخة ١ آذار/مارس ١٩٩٦ الموجهة إلى الأمين العام الحاجة إلى ما يسميه بحق "بناء السلام في فترة ما بعد إبادة الأجناس". وألمانيا ترحب ببيانه الذي مكن مجلس الأمن من وضع مشروع القرار المعروض علينا الذي يرتكز على الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

ومشروع القرار استجابة لحقيقة مفادها أنه على الرغم من كل التقدم الذي أحرز، لا يزال يتعين القيام بأعمال كثيرة في رواندا، وأن مساعدة المجتمع الدولي لا تزال مطلوبة في هذا الصدد.

والاحتفاظ بمكتب للأمم المتحدة برئاسة الممثل الخاص للأمين العام سيتيح للأمم المتحدة أن تدعم ما تقوم به حكومة رواندا بطريقة منسقة بغية تعزيز المصالحة الوطنية، وتعزيز النظام القضائي، وتيسير عودة اللاجئين، وإصلاح الهياكل الأساسية للبلد.

وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا، التي تشكل تدبيرا حقيقيا لبناء الثقة. وإلحاق محطة الإذاعة الحالية التابعة للأمم المتحدة بمكتب الأمم المتحدة سيسهم أيضا في استمرار بث المعلومات البناءة. وسيستمر نظام الاتصالات الحالي للأمم المتحدة في العمل في إطار مكتب الأمم المتحدة، ويوفر بذلك الدعم المطلوب للغاية للمعنيين بإعادة إعمار رواندا.

ويُطلب إلى فرادى الحكومات والمنظمات غير الأمم المتحدة أن تواصل بذل جهودها الذاتية من أجل تقديم المساعدة إلى رواندا. ولقد أسهمت ألمانيا في الماضي بتقديم ما مجموعه ٢٠٠ مليون دولار تقريبا. وإنني ممتن على شكر زملائنا الروانديين لنا. وستبذل ألمانيا أيضا قصارى جهدها من أجل تقديم المساعدة في المستقبل.

ونرحب بحقيقة أن العناصر المتبقية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ستسهم، قبل انسحابها، في حماية المحكمة الدولية لرواندا، والمطلوب الاتفاق على ترتيبات جديدة بعد انسحابها.

وتلبية لطلب مجلس الأمن، أعلن الأمين العام في تقريره الأخير عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، أنه سيقدم قريبا توصيات إلى الجمعية العامة تتعلق بالمعدات غير الفتاكة الموجودة

لدى البعثة، وهي المعدات التي يمكن التخلي عنها كي تستخدم في رواندا. وهذا القصد يتماشى تماما مع هدف مشروع القرار؛ وسيكون التخلي عن معدات البعثة إسهاما في الجهود التي تبذل من أجل الإنعاش في رواندا. ويتعين على الجمعية العامة أن تقرر المدى الذي سيبلغه هذا التدبير. وسيتخذ هذا القرار على أساس الأنظمة والقوانين السارية المفعول. ومع ذلك، يحدونا الأمل في أن يأخذ القرار في عين الاعتبار الاحتياجات الضخمة لرواندا في هذا الصدد. وتعكف الحكومة الألمانية حاليا على مناقشة خيارات عملية مع الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل التخلي عن معدات ألمانية لتستخدم أيضا في رواندا.

وستصوت ألمانيا لصالح اعتماد مشروع القرار.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يسع الذاكرة أن تمحو بسهولة الأحداث المأساوية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤. ومنذ ذلك الحين، خطت رواندا خطوات كبيرة إلى الأمام، والفضل يعود إلى رواندا شعبا وحكومة عندما يتكلم الأمين العام في تقريره الأخير عن المناخ الطبيعي والمستقر نسبيا السائد الآن.

إن الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا اضطلعتا بدور هام في المساعدة على استعادة الثقة والاستقرار في رواندا، والحق أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يشيد اليوم، عشية انتهاء مدة ولاية تلك القوة، بجميع الذين خدموا فيها.

ويتناول مشروع القرار المعروض على المجلس أيضا جوانب انسحاب البعثة. ونعلق أهمية خاصة على استمرار الحماية التي ستوفرها البعثة للموظفين ومقر المحكمة الدولية حتى يتم الانسحاب. ونعلق أيضا أهمية على التوضيح المبكر من الأمانة العامة عن الترتيبات الدقيقة للحماية التي ستوفر للمحكمة، وهي الترتيبات التي ستعتمد بعد الانسحاب.

وثمة مسألة ثانية يتناولها مشروع القرار هي مسألة معدات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا التي سيتم التخلي عن بعضها في رواندا. والمهم جدا الأخذ بأنظمة الأمم المتحدة في هذا المجال، ولكننا نأمل إظهار المرونة من خلال هذه الأنظمة وإيجاد سبل لمنفعة رواندا.

ومع ذلك، فإن الهدف الرئيسي لمشروع القرار هو الإلقاء بثقل المجلس وراء اقتراح الأمين العام الذي وافقت عليه الآن حكومة رواندا في رسالة الترحيب المؤرخة ١ آذار/مارس من وزير الخارجية غاسانا، والمتعلقة بالاحتفاظ بمكتب الممثل الخاص للأمين العام في رواندا. واستمعنا أيضا إلى كلمات الترحيب التي أدلى بها الممثل الدائم لرواندا اليوم، معربا عن تعاون حكومته مع مكتب الأمين العام.

وهناك الكثير الذي يمكن للأمم المتحدة أن تعمله وينبغي أن تواصل عمله في رواندا من أجل مساعدة ذلك البلد في مواجهة تحديات إعادة الإعمار والمصالحة الوطنية وعودة اللاجئين. ونحن نتوقع أن يضطلع مكتب الأمم المتحدة بدور مركزي في هذا العمل. ونعتقد أنه من المهم أن يتضمن محطة الإذاعة الحالية التابعة للأمم المتحدة. ونشجع رواندا حكومة وشعبا على التعاون عن كثب مع الممثل الخاص وموظفيه في سعيهم إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في مشروع القرار.

وفي حين أن المسؤولية عن الاستقرار في رواندا تقع على عاتق حكومة رواندا، كذلك تقع على الدول المجاورة مسؤولية أيضا. لذلك نحث جميع الدول في المنطقة على التعاون الوثيق بعضها مع بعض، ولا سيما في عودة اللاجئين، بغية إحلال سلام واستقرار حقيقيين في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يلاحظ الاتحاد الروسي مع الارتياح الاستقرار الجزئي الذي تتصف به الحالة في رواندا. ويسرنا أن يعود الشعب الرواندي بعدما تحمل أهوال إبادة الأجناس التي لا سابق لها في التاريخ المعاصر، تدريجيا إلى حياته الطبيعية. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود التي تبذلها حكومة رواندا التي تمكنت على رغم الظروف الصعبة للغاية من تحقيق عدد من النتائج الإيجابية.

ومع ذلك، لا يزال يتعين حل مشاكل عديدة. وأخطر هذه المشاكل هي مشكلة المشردين واللاجئين البالغ

عددهم حوالي مليوني نسمة الذين يشكلون على حد قول الأمين العام في تقريره أحد أكبر تجمعات اللاجئين في العالم. ونتيجة لذلك لا يزال احتمال التهديد بزعزعة الاستقرار قائما.

ومن الواضح أن هذه المشكلة المعقدة الكبيرة النطاق لا يمكن حلها على نحو سليم دون التعاون النشيط من جانب المجتمع الدولي. ولهذا نعتبر أن من المناسب الاحتفاظ بوجود محدود للأمم المتحدة في رواندا حتى بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا اليوم. وإننا نولي أهمية للقرار الخاص بإنشاء مكتب سياسي للأمم المتحدة، بموافقة حكومة رواندا، في ذلك البلد لدعم جهود حكومة رواندا لتعزيز المصالحة الوطنية، وتقوية النظام القضائي، وتيسير عودة اللاجئين، وإصلاح الهياكل الأساسية للبلد. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يكون الاحتفاظ بوجود الأمم المتحدة عاملا رئيسيا في تعزيز الثقة والاستقرار، وأن يضمن أيضا إبقاء الأمم المتحدة على علم بالتطورات التي تطرأ على الحالة واسترعاء انتباهها في الوقت المناسب إلى أي خطر بتدهور الحالة.

وإننا نتوقع أن ينفذ انسحاب العناصر الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وفقا للجدول الزمني المحدد. ونثق في هذا المضمار بأن سلامة موظفي المحكمة الدولية، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الدولية الأخرى، وسلامة مراقبي حقوق الإنسان - الذين تكتسي أنشطتهم أهمية بالغة في مساعدة جهود حكومة رواندا للتغلب على عواقب إبادة الأجناس والحرب الأهلية - ستكون مضمونة.

ويؤمن الوفد الروسي بوجه عام بأن مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن يكفي لمعالجة الحالة في رواندا ويفي بمتطلبات المرحلة الجديدة على نحو مضموني في العلاقة بين حكومة ذلك البلد والمجتمع الدولي. ولهذا سنصوت مؤيدين لمشروع القرار.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشيد وفدي بالرجال والنساء أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا للتفاني الذي استكملوا به بنجاح مهمتهم في ظل ظروف صعبة. كما نعرب عن تقديرنا العميق للبلدان المساهمة بقوات لالتزامها ولخدمتها التي لا تقدر بثمن لقضية السلم والاستقرار والإنعاش في رواندا.

في الوقت الذي تقترب ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من نهايتها أخيرا، يسعدنا أن نلاحظ أن هدوءا نسبيا واستقرارا نسبيا يسودان في رواندا، وبينما نعترف بأن الفضل في هذا التقدم المحرز يعود إلى شعب رواندا، الذي نهنئه على هذا الانجاز الهام، فإن الدور اللازم كل اللزوم الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في تعزيز السلم والاستقرار في رواندا، لا يمكن التقليل من أهميته. إن مناخ الثقة والأمن الذي خلقه وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، هو الذي أدى إلى تسهيل عملية الإصلاح الاقتصادي السريع والعودة إلى الحالة الطبيعية التي أبلغ الأمين العام المجلس بها.

غير أن هذا التحسن يجب ألاّ يؤخذ كأمر مسلم به. فهناك الكثير الذي ينبغي عمله إذا كان للسلم والاستقرار أن تمتد جذورهما القوية وألاّ تكون هناك رجعة فيهما. ومن بين المسائل العديدة المتبقية التي تحتاج إلى مواجهة، يكمن أخطر تحد يواجه رواندا في عودة وإعادة توطين ١,٧ مليون لاجئ يتخذون من البلدان المجاورة مأوى لهم. وهذه مسألة تتطلب التزاما راسخا من جانب حكومة رواندا ودعما دوليا مستمرا. وسيكون السلم والاستقرار بعيدي المنال مادامت قضية اللاجئين بلا حل.

وإننا نؤكد الدور الحيوي والمسؤولية الرئيسية لحكومة رواندا في تهيئة مناخ الثقة، والأمن والاطمئنان من أجل تيسير العودة الطوعية والآمنة للاجئين. ونعتبر أيضا أنه من الأهمية بمكان أن تعمل الدول وفقا للتوصيات التي اعتمدها المؤتمر الاقليمي المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين، المعقود في بوجومبورا في شباط/فبراير ١٩٩٥، ومؤتمر قمة رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ومؤتمر المتابعة المعقود في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، في أديس أبابا.

ونولي أهمية كبرى لحكم القانون والعدالة والأمن كمسائل مركزية في إعادة بناء النسيج الاجتماعي

لرواندا. وفي هذا المضمار، نرحب بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في إصلاح النظام القضائي وبرنامج تدريب الشرطة كما أشارت إليه الفقرتان ٣٣ و ٣٥ من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/1996/149. وممارسة المحكمة الدولية لرواندا لأعمالها ممارسة فعالة ضرورية أيضا لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب.

ونعتقد أن السلم والاستقرار في رواندا سيظلان ضعيفين ومعرضين للخطر إن لم تعالج احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية معالجة سليمة. وبالنظر إلى أن رواندا ليس بوسعها أن تواجه هذا التحدي وحدها، فإننا نولي أهمية كبرى للمساعدة الدولية المستمرة لجهود رواندا من أجل الإصلاح والإعمار. وإننا نؤكد على دور البلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة في هذا المجال.

وفي ضوء التحديات التي تواجه رواندا في فترة ما بعد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا نعتقد أن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور حيوي في رواندا حتى بعد انقضاء ولاية البعثة. وفي هذا السياق، نرحب بموافقة الحكومة الرواندية على إنشاء مكتب تابع للأمم المتحدة من أجل دعم جهود الحكومة الرواندية في تعزيز المصالحة الوطنية، وتقوية النظام القضائي، وتيسير عودة اللاجئين، وإصلاح الهياكل الأساسية للبلد. ونعتقد أن الاحتفاظ بمكتب صغير للأمم المتحدة سيكون له مغزى رمزي وعملي أيضا، ولا سيما في إبداء التزام الأمم المتحدة بالسلم والاستقرار الدائمين وإعادة بناء البلد بعد الصراع. ونرجو من الأمين العام أن يعد الترتيبات اللازمة لإنشاء مكتب للأمم المتحدة بالتشاور الكامل مع حكومة رواندا.

ونرحب أيضا برغبة حكومة رواندا في الاحتفاظ بوجود عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ونعتقد أن استمرار دور عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا ضروري لتهيئة مناخ من الأمن يشجع على عودة اللاجئين وإعادة توطينهم.

يثير انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا القلق على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين الآخرين العاملين في رواندا. وفي هذا السياق، نذكّر حكومة رواندا بمسؤوليتها عن سلامتهم وأمنهم. إن حماية موظفي المحكمة الدولية لرواندا ومقرها مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لنا جميعا. ويود وفدي أن يطلب من الأمين العام أن يتخذ أيضا الترتيبات اللازمة لهذا الغرض.

أما بالنسبة للتخلص من المعدات غير الفتاكة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا الناجم عن انسحاب البعثة، فإننا نرجو من الأمين العام أن يأخذ بعين الاعتبار الواجب احتياجات رواندا، وأن يتوخى المرونة القصوى في تطبيق القواعد ذات الصلة عند تقديم توصياته إلى الجمعية العامة.

وإن وفدي، إذ يلاحظ بارتياح أن النقاط السالفة الذكر قد وردت على نحو كاف في مشروع القرار المعروض على المجلس، فإنه سيصوت مؤيدا لمشروع القرار.

السيد مانو كويتا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ينتهز وفدي هذه الفرصة ليشكر الأمين العام على التقرير الجيد الذي رفعه إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في رواندا، عملا بالقرار ١٠٢٩ (١٩٩٥)، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وفي ذلك القرار، مدّد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لفترة أخيرة حتى ٨ آذار/مارس ١٩٩٦.

ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن امتنانه للممثل الخاص للأمين العام في رواندا، ولمنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات الإنسانية، ولرئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السابق جوليوس نيريري ورئيس مالي السابق أمادو توماني توري لجهودهم في سبيل تحقيق السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية لشعب رواندا.

وبالمثل، سيكون من غير الإنصاف ألا أنوه وأشيد بالعمل الممتاز الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا.

وفي ضوء مشروع القرار المعروض علينا، لا بد لنا أن نتساءل عما إذا كان كل شيء قد سوي، وعما إذا كانت الأمم المتحدة لا تزال لديها مهمة أخرى تقوم بها

في رواندا، وجوابنا هو أنها ليست لديها مهمة أخرى، إن الحالة هادئة ومستقرة نسبيا، باستثناء المناطق القريبة من الحدود مع زائير، ونلاحظ أيضا أن تقدما كبيرا أحرز في الناتج الزراعي والصناعي، وكذلك تحسنا في الظروف الصحية، وما إلى ذلك.

ومع ذلك، نرى أنه لا يزال هناك عدد من المشاكل يتعين حله بمساعدة من المجتمع الدولي: مثل عودة اللاجئين ومساعدتهم عندما يعودوا؛ واستعادة النظام القضائي؛ وتحسين الحالة في السجون. ويجب علينا أن نضع في الاعتبار ضرورة حماية ممثلي المنظمات الدولية، بما في ذلك التابعون لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية.

ويرى وفد بلدي أنه ينبغي أن نراقب أنشطة عناصر قوات الحكومة الرواندية السابقة، التي يمكن في الحقيقة أن تعرض للخطر السلم والاستقرار في البلد. وإذا تخلى المجتمع الدولي عن الشعب الرواندي في هذه المرحلة فإن النتيجة يمكن أن تنطوي على كارثة، وقد توجه إشارة سياسية خاطئة، قد تترتب عليها آثار وخيمة.

وبالنظر إلى الحالة الإنسانية الهشة، وإلى قلقنا بشأن حقوق الإنسان، لا يزال أمام المجتمع الدولي دور هام يضطلع به في رواندا. ولهذا السبب يؤيد وفد بلدي مشروع القرار المعروض على المجلس، نظرا لأننا مقتنعون الآن بأنه سيمكن من تعزيز النظام القضائي؛ وتسهيل عودة اللاجئين، وإعادة بناء الهياكل الأساسية الوطنية، وسيشجع، في آخر الأمر، على تحقيق المصالحة الوطنية. ولهذا، سيصوت وفد بلدي تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا.

السيد هي يافي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن رواندا، التي تقع في أفريقيا الوسطى، غنية بالموارد الطبيعية، وشعبها معروف بأنه شعب كادح. ونتيجة الجهود التي لا تكل التي تبذلها حكومة رواندا وشعبها، وبمساعدة المجتمع الدولي - بما في ذلك الأمم المتحدة - فإن ذلك البلد الذي مزقته الحرب بدأ في آخر الأمر السير على طريق السلام والتعمير والتنمية. والآن بدأ إنتاجه الصناعي والزراعي يعود تدريجيا إلى وضعه الطبيعي، وتستعاد نظم مواصلاته العامة والمياه والكهرباء. وفي هذا الشأن، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا أسهمت، في سنتي وجودها، بالتعاون مع حكومة رواندا، في استعادة السلم والاستقرار.

والمسألة الإنسانية أمام رواندا الآن هي تحقيق المصالحة الوطنية، التي لا تزال فيها إعادة اللاجئين أهم عنصر. ونحن نود أن نعرب عن تقديرنا وتأييدنا للجهود التي تبذلها الآن حكومة رواندا وبلدان منطقة البحيرات الكبرى في هذا الشأن.

بناء على طلب حكومة رواندا، ووفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، توشك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا أن تنسحب من رواندا. وبعد أن تفعل ذلك، وبموافقة الحكومة الرواندية، ستنشئ الأمم المتحدة مكتبا سياسيا، تدعم الأمم المتحدة عن طريقه جهود الحكومة لتعزيز المصالحة، وتدعم نظامها القضائي، وستسهل عودة اللاجئين وإعادة بناء الهياكل الأساسية للبلد. ونرى أن هذا التغيير في صالح الشعب الرواندي.

إن رواندا حكومة وشعبا لا تزال تواجه مهام بالغة الصعوبة. وبالاعتماد على النفس في المقام الأول يمكنها أن تسهل عودة اللاجئين عن طريق المصالحة الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل أيضا، بمختلف السبل المتاحة له، إبداء الاهتمام بشعب رواندا وينبغي أن يواصل مساعدته في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. ومشروع القرار المطروح على المجلس يعكس هذه المسألة الأساسية، ووفقا لموقفنا الثابت المتمثل في دعم عملية السلام في رواندا، سيصوت الوفد الصيني مؤيدا له.

لقد عانت الشعوب الأفريقية أكثر مما تستحق من الصراع وعدم الاستقرار، وهي بحاجة إلى بيئة سلمية موحدة مستقرة داخلية وخارجيا. وقد تابعت الصين دائما التطورات في أفريقيا عن كثب وترى أن أفريقيا المستقرة النامية هي في صالح السلم والاستقرار في العالم كله. وتعلق الصين أهمية كبرى على أفريقيا وتؤيد شعوب أفريقيا في كفاحها في سبيل الاعتماد على النفس، وخلق بيئة سلمية وإرساء أساس حكم صالح، وإصلاح وتنمية اقتصاداتها الوطنية. ولهذا نؤيد بشكل نشط عملية السلام في رواندا.

السيد فلوسوفتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أيام قليلة أصدر مجلس الأمن قرارا بشأن بوروندي. واليوم، نجري مناقشة بشأن مشروع قرار يتعلق برواندا، وهي بلد آخر في منطقة البحيرات الكبرى. وما يجمع بين هذين القرارين هو هذا الهدف المشترك: كفالة السلم والاستقرار في هذا الجزء الشديد التعرض للانفجار من أفريقيا.

ونحن نرحب بالدلائل المتزايدة على عودة الحياة الطبيعية في الحالة الداخلية في رواندا وأيضا على التحسن في علاقات رواندا مع جيرانها. ونقدر الدور الإيجابي الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في استعادة مناخ استقرار نسبي في البلد عقب تجربتها المروعة للحرب الأهلية وإبادة الأجناس. ونشيد بأفراد البعثة الذين بذلوا جهودا كبيرة للمساعدة في إنعاش رواندا وعملوا في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ومع أننا نستمد الشجاعة من التقدم المحرز نحو تطبيع الحالة في رواندا، يجب ألا يغيب عن بالنا عدد من المسائل التي تتطلب اهتماما خاصا وعملا عاجلا من جانب حكومة رواندا بمساعدة المجتمع الدولي إذا أريد لها أن تحل.

إن العودة الطوعية الآمنة للاجئين الروانديين الذين يبلغ عددهم ١,٧ مليون نسمة، أهم عامل للتقدم نحو المصالحة الوطنية. وهي في الوقت نفسه، ضرورية إذا ما أريد للحالة الأمنية العامة في منطقة البحيرات الكبرى أن تتحسن. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء تباطؤ خطى عملية العودة الطوعية، التي لا تزال تفتقر إلى قوة الدفع المنشودة. والأسباب الكامنة وراء عدم رغبة اللاجئين في العودة لا يمكن أن تعالجها إلا حكومة رواندا باستعادة السلام والاستقرار وتعزيز مناخ من الثقة والطمأنينة داخل البلد. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بتحسين أساليب عمل النظام القضائي وبتعزيز إنفاذ القانون.

منذ كارثة ١٩٩٤، تواجه رواندا المهمة الضخمة المتمثلة في الانتعاش الاقتصادي، وإحياء نظاميها الإداري والتعليمي وإعادة بناء المؤسسات العامة. ولا يزال المجتمع الدولي -جنبا لجنب مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا - يدعم الخطوات التي تتخذها رواندا في مجالات حيوية الأهمية لمستقبل البلد. واليوم، يمكننا أن نرحب بتأكيدات الحكومة الرواندية بأنها ستنجح في معالجة كل المهام التي ذكرتها، ونحن نعترف بدورها البارز في تلك العملية. والحكومة على أية حال، هي التي يجب أن تتحمل المسؤولية الأولية عن تعمير رواندا وعن ضمان المصالحة الوطنية الحقيقية.

ومع ذلك نعتقد أنه، على الرغم من النهاية الوشيكة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، وبالنظر الى جسامة المهام التي يتعين القيام بها في ذلك البلد، ينبغي أن يكون للأمم المتحدة وجود هناك، بل الواقع أننا كنا مستعدين للنظر في تمديد مهمة البعثة لكي تواصل عملية من نوع عمليات حفظ السلام.

واحتراما للجهود المحمودة التي تبذلها الحكومة الرواندية لتعمير بلدها، فإننا نحبذ فكرة الإبقاء على مكتب للأمم المتحدة في رواندا بهدف دعم جهود الحكومة الرواندية لتعزيز المصالحة الوطنية وتيسير عودة اللاجئين وتحسين النظام القضائي وإصلاح الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات وغيرها، وتنسيق أنشطة منظمات الإغاثة. وقد يتولى المكتب أيضا مهمة رصد الحالة هناك.

ونرى أن ولاية مكتب الأمم المتحدة في رواندا، على النحو المنصوص عليه في مشروع القرار المعروض علينا الآن تعالج الاحتياجات العاجلة لرواندا، وتستجيب استجابة كافية لرغبات حكومتها.

ختاما، أود أن أؤكد على أنه بمجرد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، يصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى كفالة سلامة وأمن اللجنة الدولية للتحقيق والمحكمة الدولية لرواندا وجميع أفراد الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين العاملين في ذلك البلد. ولا بد لي من أن أشدد هنا على أن المسؤولية عن هذا الجانب الهام من الحالة الداخلية تقع على عاتق الحكومة الرواندية ذاتها.

واعترافا بالحاجة الى تواصل وجود المجتمع الدولي في رواندا، سيصوت الوفد البولندي تأييدا لمشروع القرار المطروح الآن على المجلس.

وأود أن أضيف أننا نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على الجهود التي يبذلها لإطلاع مجلس الأمن أولا بأول على التطورات الحاصلة في رواندا طوال فترة وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا. وتقريره (S/1996/149) المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ يتضمن معلومات قيمة وتحليلا بشأن ما وصلت إليه إنجازات رواندا، والعقبات التي ما زال يتعين عليها تذليلها إذا كان لها أن تتوصل الى مصالحة وطنية حقيقية. وبمعنى أكثر مباشرة يقدم هذا التقرير للمجلس عددا من الخيارات المبتكرة، بينما نستكشف ونقيم الفرص المقبلة المتاحة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في رواندا بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا.

وكما كان الحال بالنسبة للعديد من عمليات الأمم المتحدة تقدم هذه البعثة الدليل على ما يمكن انجازه عندما يسود التعاون. فبفضل الجهود الدؤوبة والمتكاملة التي بذلها شعب رواندا وبعثة الأمم المتحدة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية وكذلك المنظمات غير الحكومية أصبحت اليوم فرص الشعب الرواندي في الأمل والسلام أكثر إشراقا وأكثر وعدا. والواقع أن رواندا، في فترة زمنية قصيرة نسبية، قطعت شوطا طويلا بعيدا عن حربها الأهلية المدمرة وجريمة إبادة الأجناس المفجعة، وهو ما يتجلى في الهدوء والاستقرار النسبيين السائدين في الحالة بشكل عام.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز في إصلاح الهياكل الأساسية وإنعاش قطاعات الاقتصاد الحيوية. كما نرحب بالاحصاءات المشجعة والتطورات الايجابية في ميادين الزراعة والصحة والصناعة والنقل والتعليم. وفي هذا الصدد، يناشد وفد بلدي المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة اللازمة لتعمير وإصلاح الهياكل الأساسية في رواندا.

لقد كان من رأي وفدنا دوما أن الحوار والثقة المتبادلة شرطان أساسيان لتهيئة بيئة مؤاتية لحسم الصراعات بالطرق السلمية. ومن هذا المنطلق نشجع كل الأطراف في رواندا على مواصلة حوارها الذي يعد الوسيلة الملائمة لتعزيز المصالحة الوطنية.

كما أننا نعلق أهمية كبرى على الزيارات التي قام بها مسؤولون، في الآونة الأخيرة، لرواندا والبلدان المجاورة لها في منطقة البحيرات الكبرى. ونرى أن هذه الاتصالات المتزايدة ذات قيمة كبيرة لأنها تتيح الفرصة لمناقشة وتحديد المشاكل الأساسية التي تتشاطرها تلك البلدان، وتشجيع تطبيع العلاقات فيما بينها.

وبينما يعترف وفد بلدي بالتقدم الملموس الذي تم إحرازه بالفعل، فإن الصورة التي رسمناها لن تكون دقيقة وكاملة ما لم نركز على بعض التحديات الهائلة التي ما زالت تواجه رواندا؛ وأبرزها مشكلة إعادة ١,٧ مليون لاجئ الى الوطن وإعادة توطينهم. إلا أننا نلاحظ أن كثيرا من اللاجئين يجدون صعوبة في العودة الى ديارهم بسبب مخاوفهم الشديدة الناجمة من فظائع الماضي، وعدم الاستقرار الاقتصادي. وإزاء هذا الوضع لا يستطيع وفد بلدي أن يتنبأ بأية إمكانية لحلول سلام طويل الأجل، ما لم تحسم هذه المشكلة المستعصية. فالواقع أن مشكلة اللاجئين تفرض ثمنا باهظا على موارد الدول المجاورة لرواندا، وهذا بدوره يولد مناخا عاما من عدم الاستقرار. وبغية الإعداد بصورة أفضل للعودة الطوعية للاجئين وإعادتهم آمنين الى الوطن، والتعجيل بهذه العملية، نعتقد أن من واجب حكومة رواندا أن تبذل قصارى جهدها لتوفير مناخ من الثقة والأمن والثقة المتبادلة.

ويرى وفد بلدي أن استتباب سلام طويل الأجل سيظل بعيد المنال الى حين تسليم مرتكبي جريمة إبادة الأجناس ليد العدالة. وفي هذا الصدد، نعتبر أن دور المحكمة الدولية لرواندا دور لا غنى عنه. ومن ثم فإننا نعلق أهمية كبرى على حماية العاملين فيها ومقرها، آملين في أن يتسنى إبرام الترتيبات اللازمة بين حكومة رواندا والأمم المتحدة، قبل الانسحاب الكامل للبعثة، بغية توفير الحماية المستمرة.

ويود وفد بلدي أيضا أن يؤكد على الحاجة الى تكثيف المبادرات الرامية الى إصلاح النظام القضائي. ففي رأينا أن النظام القضائي بعد إصلاحه سيفضي الى المصالحة الوطنية وعودة اللاجئين. ونرى أن اجتماع المائدة المستديرة المقبل المزمع عقده في جنيف والذي سيركز على العدالة والأمن وبناء القدرات والانتقال من المساعدة الإنسانية الى التنمية سيكون

خطوة في الاتجاه الصحيح. وتشجعنا أيضا الخطة التي اقترحتها وزارة العدل الرواندية بتعيين مستشارين قانونيين وإنشاء محاكم خاصة للنظر في قضايا إبادة الأجناس، وتأمين قدر أكبر من الأموال لتزويدها بالأفراد والمعدات.

وإلى جانب إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بدعم الأمن الداخلي في رواندا، يرى وفد بلدي أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان عنصر حاسم لإعادة اللاجئين الى الوطن في أمان. وما من شك في أن عدم وجود الضمانات الإنسانية الأساسية، سيكون من الصعب إعادة اللاجئين الى الوطن طواعية. وبالنظر الى أهمية الدور الذي تؤديه عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا الى جانب لجنة الصليب الأحمر الدولية، في تصحيح انتهاكات حقوق الإنسان وتحسين ظروف المحتجزين، يشعر وفد بلدي بالقلق إزاء سرعة معدل نضوب موارد الصناديق الطوعية التي تحتاجانها لكي تواصلا عملهما. وبالتالي فإن وفد بلدي، مع تأكيده على نية حكومة رواندا في الإبقاء على العملية الميدانية لحقوق الإنسان بعد انتهاء ولاية البعثة، يناشد المجتمع الدولي، على سبيل الاستعجال، أن يقدم كل ما بوسعه من موارد لتمكين العملية الميدانية من مواصلة أنشطتها.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، سيصوت وفد بلدي تأييدا لمشروع القرار المعروض على المجلس اليوم. ونعتقد أن مشروع القرار هذا يوفر لرواندا ضمانات بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيستمران في تقديم المساعدة عن طريق إنشاء مكتب سياسي صغير. ونرى أن هذا المكتب سيكون عاملا قيّما في النهوض بالمصالحة الوطنية وتعزيز النظام القضائي وتيسير عودة اللاجئين واصلاح الهياكل الأساسية في رواندا. وفي هذا الصدد، نثني على استجابة حكومة رواندا البناءة لهذا الاقتراح وقبولها إياه، كما ورد في الرسالة الموجهة الى الأمين العام من وزير الشؤون الخارجية والتعاون في رواندا (S/1996/176، المرفق).

كما يؤمن وفد بلدي بأنه من الممكن إيجاد مخرج للسماح لرواندا بالاحتفاظ بالمعدات غير الفتاكة الخاصة بالبعثة لاستخدامها في الأغراض الانتاجية. وفي رأينا أن هذه المعدات ستكون مفيدة لإنعاش رواندا وتعميرها. ومع علمنا التام بالإجراءات التي تنظم استخدام معدات من هذا النوع بعد انتهاء الولاية، فإننا، مع ذلك، نناشد الجمعية العامة أن تتوخى المرونة، نظرا للظروف السائدة في رواندا.

وفي الختام، يود وفدي أن يشيد إشادة خاصة بالممثل الخاص للأمين العام وبجميع الموظفين العاملين مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. إن عزيمتهم الراسخة وقدرتهم على مواجهة التحديات في أصعب الظروف ساعدتا بالفعل على إرساء الأسس لتحقيق مصالحة وطنية في رواندا.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يعتبر وفدي أن من المشجع أن الوضع في رواندا يعود إلى حالته الطبيعية. وبصورة تدريجية يجري التغلب على الآثار التي نجمت عن المأساة الرهيبة التي شهدها البلد في عام ١٩٩٤، على نحو ما نراه من المنجزات التي تحققت في مجالات الإنتاج والصحة والخدمات العامة والتعليم. إلا أن الحكومة الرواندية لا تزال تواجه مشاكل جسيمة يحتاج حلها إلى مساعدة المجتمع الدولي، مثل عودة أكثر من ١,٥ مليون من اللاجئين، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتحسين النظام القضائي وأحوال السجون، ووضع حد لأنشطة زعزعة الاستقرار التي تقوم بها عناصر من الحكومة الرواندية السابقة.

إننا نعتقد أن الفضل في الكثير مما أحرز من تقدم حتى الآن يرجع إلى الدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من أجل استعادة الهياكل الأساسية للبلد في مجالات الصحة والصرف الصحي وإزالة الألغام والمساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا أعطى ممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين يقدمون المساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين الإحساس بالأمن والثقة، وهو الإحساس الذي يحتاجونه في اضطلاعهم بأعمالهم من أجل إنعاش رواندا.

ولدى اقتراب ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من نهايتها، نعتقد أن مساعدة الأمم المتحدة ستبقى ضرورية لإقامة مناخ من السلم في رواندا وللاضطلاع بمهام إصلاح البلد وتعميره. ولذلك فإننا نؤيد مبادرة الأمين العام، التي يعبر عنها بصورة

صحيحة في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار المعروض على المجلس الآن، ومؤداها أنه ينبغي عقب انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا الاحتفاظ، بالاتفاق مع حكومة رواندا، بوجود سياسي للأمم المتحدة عن طريق مكتب بغرض مساعدة الحكومة في تعزيز المصالحة الوطنية، وتعزيز النظام القضائي، وتيسير عودة اللاجئين، وإصلاح الهياكل الأساسية في البلد.

إن العودة الطوعية الآمنة للاجئين الروانديين، وتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية لهما أهمية حيوية. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبلدان اللجوء لتعجيل العودة الطوعية للاجئين، فإن تدفقهم لا يزال بطيئا بسبب التخويف المستمر في مخيمات اللاجئين الناجم عن وجود عناصر مسلحة تابعة للحكومة الرواندية السابقة؛ وبسبب مشاعر عدم اليقين من الأمن في رواندا؛ وبسبب الاعتقاد بأن النظام القضائي لم يباشر عمله حتى الآن.

ولذلك، نود أن نؤكد على الأهمية الفائقة بالنسبة لاستعادة السلام وعملية المصالحة الوطنية أن تعزز الحكومة الرواندية مناخ الثقة اللازم لتيسير عودة اللاجئين، وأن تعمل دول المنطقة بما يتفق مع توصيات مؤتمري تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين، المعقودين في بوجمبورا وأديس أبابا، وأن يستمر بذل الجهود لعقد مؤتمر إقليمي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

ويعتقد وفدي أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور نشط في تنفيذ المهام المتبقية في رواندا، ليس دعما لإعادة اللاجئين وتوطينهم فحسب بل أيضا لدعم العدالة وحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية وإقامة سلطة مؤسسية في البلد وجهود إصلاح الهياكل الأساسية. ونحن نعتقد أيضا أن من الضروري أن تواصل الدول والمنظمات تقديم المساعدة لتعمير البلد وإنعاشه عن طريق صناديق الأمم المتحدة الاستئمانية لرواندا.

ولهذه الأسباب، سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس الآن.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن شكرنا لجميع الجهود المبذولة من أجل السلام في رواندا من قبل الأمين العام وممثله الخاص، وقائد قوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ولجميع موظفي الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين الذين شاركوا في تلك البعثة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/177.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا ـ بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. بهذا يكون مشروع القرار قد اعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٥٠ (١٩٩٦).

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد أيد وفد فرنسا مشروع القرار الذي جرى التصويت عليه توا. إن هذا القرار سيسمح للأمين العام بأن ينشئ، بالاتفاق مع السلطات الرواندية، مكتبا سياسيا ليخلف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا التي تنتهي ولايتها اليوم.

وتود فرنسا، في المقام الأول، أن تشيد بالذين خدموا المنظمة في إطار هذه العملية التي قدمت مساعدة قيّمة للحكومة الرواندية في عملية التعمير والإصلاح في البلد. وإننا نعرب عن إجلالنا للذين فقدوا أرواحهم في خدمة الأمم المتحدة في رواندا.

ومنذ الأحداث المأساوية في عام ١٩٩٤، بدأت رواندا، بعد فترة طويلة من الاضطراب، تستعيد

بصورة تدريجية الهدوء والاستقرار، كما يشهد على ذلك الأمين العام في تقريره الأخير. ونحن نرحب بهذا التطور.

وبالطبع، يبقى هناك الكثير. فالمصالحة الوطنية لا تزال ضرورية. وقد لاحظنا باهتمام شديد الإشارات المتكررة التي ساقها ممثل رواندا إلى هذه الحاجة الملحة إلى المصالحة الوطنية. وهذا جهد حيوي، لأننا نعتقد أن رواندا لن تنعم بالسلام والاستقرار إلا عندما تجد طريقة ليشارك جميع أبناء رواندا الذين نكبوا بأحداث عام ١٩٩٤ في حياة البلد.

وبهذه الروح، يجب حسم مشكلة اللاجئين في أقرب وقت ممكن. فلا يمكن لبلد أن يتطلع إلى المستقبل ما دام ربع سكانه يعيشون على مقربة من حدوده وفي مخيمات حيث يخطط البعض للانتقام. ولا بد لحكومة رواندا أن تقنع الذين بإمكانهم العودة إلى ديارهم أن يفعلوا ذلك، وأن تضمن لهم الأمن الذي يتوقعونه.

ومن الملح أيضا محاكمة مجرمي الحرب أمام المحكمة الدولية. إن الآلاف من الرجال والنساء يعيشون الآن في السجن، ويجب التأكد من الشكوك المحيطة بهم. وإن إصدار الحكم على مرتكبي جريمة إبادة الأجناس من شأنه أن يجعل من الممكن تبرئة الكثيرين منهم.

ومن أجل الاضطلاع بنجاح بجميع هذه المهام، أرادت حكومة رواندا من الأمم المتحدة الإبقاء فقط على مكتب سياسي هناك. ولقد كنا نفضل، بطبيعة الحال، - كما نص تقرير الأمين العام (S/1996/149) -، أن تستمر إناطة هذه المهام ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، إذ نعتقد أن هناك دورا مفيدا ما زال بإمكان عملية الأمم المتحدة أن تضطلع به في رواندا. فالعملية، بوجودها، يمكن أن تسهم في تسريع عودة اللاجئين بوتيرة أكبر، وهي مهمة بدت أكثر أهمية مع مرور كل شهر.

غير أن وجود مكتب سياسي في رواندا سيمكن الأمم المتحدة من مواصلة تقديم المساعدة الى حكومة رواندا في المجالات التي أتينا على ذكرها للتو، إذ أن حكومة رواندا سيتعين عليها مواصلة تعبئة جهودها.

فالمصالحة الوطنية في رواندا تتضمن الحوار مع الروانديين الذين هم خارج البلاد ويرغبون في العودة، وبطبيعة الحال ليس مع مرتكبي جرائم إبادة الأجناس. غير أن الأمن الحقيقي في المنطقة لن يتحقق ما لم يتم التوصل الى حل شامل لجميع المشاكل السياسية والإنسانية في المنطقة.

ولقد راعينا هذه الحقيقة عندما رحبنا بالاجتماع المعقود في القاهرة لرؤساء دول بلدان المنطقة. ويسرنا أن اجتماع تونس قد شمل الأمم المتحدة بصفة مراقب. ونحن، بدورنا، لا نزال نعتقد أن عقد مؤتمر للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، برعاية الأمم المتحدة وبالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية، والجمع بين بلدان افريقيا الوسطى والبلدان المانحة سيكون مفيدا. ويحدونا الأمل أن هذا هو ما ستسفر عنه مفاوضات مجموعة الخمسة في تونس.

السيد إندرفورث (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالترحيب بالممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة في مداولات المجلس، وأن أعرب عن تقديرنا للبيان الذي ألقاه هنا اليوم. ويسعدنا أن نراه مرة أخرى في قاعة المجلس.

تقترب اليوم عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في رواندا من نهايتها. وغدا تبدأ الأمم المتحدة حقبة جديدة من العلاقات مع حكومة رواندا، وهي علاقة أساسها الاحترام المتبادل لحقوق الإنسان والالتزام المتبادل بالسلام.

وعندما أنشئت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، كان الهدف منها الاشراف على اتفاق للسلام، هو اتفاقات أروشا. ولكن الحكومة الرواندية السابقة لم تحترم اتفاقات أروشا. وبدلا من ذلك هبطت رواندا الى الدرك الأسفل من جرائم إبادة الأجناس في افريقيا.

ورواندا لم تستعد عافيتها تماما من إبادة الأجناس تلك. والواقع أنها ستحتاج الى سنوات للمعافاة، ولاسيما أطفال رواندا. هناك مقال نشرته اليوم صحيفة "نيويورك تايمز"، بقلم بربارة كروسيت، يفيدنا في هذا الصدد. وعنوان المقال "الأمم المتحدة تقيم الآثار النفسية التي خلفتها أعمال القتل على أطفال رواندا".

ويورد المقال استطلاعا أجرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشمل ٣ ٠٠٠ طفل رواندي شهدوا أعمال العنف عن كثب، وأكثر من ربعهم رأوا آباءهم أو آخرين من أفراد أسرهم يقتلون، ولقي الكثيرون حتفهم بالضرب، أو قطعت أعناقهم بالسواطير. وكما جاء في الصحيفة، ليس هناك أي جانب من جوانب الحرب لم يمس الأطفال، ويقول الخبراء أنه بغية شفاء الجروح النفسية الغائرة، يحتاج أطفال رواندا الى نوع من الإحساس بروح الجماعة وتذوق طعم الحياة الطبيعية. ويحدو الأمل حكومة بلدي، ونحن ندخل مرحلة ما بعد بعثة الأمم المتحدة أن يتمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة من الإسهام بذلك الإحساس بالجماعة والحياة الطبيعية، وهما ما يحتاج اليهما أطفال رواندا أشد الحاجة.

بالرغم من العقبات الصعبة أحرزت حكومة رواندا تقدما كبيرا في إحلال السلام والأمن في بلدها. لقد أسهمت بعثة الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في هذا التقدم. ولا بد للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة في المهام الصعبة المقبلة. وهذا القرار يرسي أساسا صلبا لمواصلة التعاون بين الأمم المتحدة ورواندا بشكل جديد. وبعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة، فإن الأمم المتحدة ستحتفظ بمكتب سياسي في رواندا يترأسه الممثل الخاص للأمين العام. وستكون للممثل الخاص السلطة لكي ينسق بين عمل وكالات الأمم المتحدة التي ستشارك في أنشطة إعادة التعمير والتنمية، وسيضطلع بدور نشط في النهوض بالمصالحة الوطنية. ويحدونا الأمل في أن يمارس الممثل الخاص سلطاته بحمية في رئاسة برنامج الأمم المتحدة في رواندا.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم واستقرار في رواندا، بل وفي المنطقة كلها، إلا بعودة الـ ١,٧ مليون لاجئ الى رواندا. وينبغي للممثل الخاص أن يشجع على عملية العودة الى الوطن بوصفها من أولى أولوياته، وهو ينسق عمل جميع وكالات الأمم المتحدة في رواندا، بما في ذلك مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لقد اضطلع مراقبو حقوق الإنسان بدور هام في المحافظة على الثقة الدولية في حماية حقوق الإنسان. وإنها لدلالة هامة على التزام حكومة رواندا بحقوق الإنسان أنها لا تقبل بوجود مراقبي حقوق الإنسان في رواندا فحسب، بل وترحب بهم وترجوهم ألا يغادروا. وهذا القرار دليل ملموس يؤيد الاعلانات الحكومية العلنية بأنها تريد أن يعود جميع الروانديين الى وطنهم.

إن احتياجات رواندا كثيرة. واحداها حاجتها الى العدالة. ويجب علينا أن نضمن وجود موارد كافية للمحكمة الدولية لرواندا، حتى تتمكن من إنجاز مهمتها الصعبة بأسرع ما تسمح به العدالة. وستحتاج المحكمة الى أموال إضافية لتوفير حراس الأمم المتحدة لضمان أمن موظفيها. ونحن نرحب بموافقة حكومة رواندا على السماح لقوات بعثة الأمم المتحدة بأن تواصل توفير هذا الأمن خلال فترة الانسحاب. كما أن الآلاف من السجناء في سجون رواندا ينبغي محاكمتهم بسرعة.

ونلاحظ أيضا العمل الهام الذي تضطلع به لجنة التحقيق في تقصي بيع الأسلحة لقوات الحكومة الرواندية السابقة أو تزويدها بها. وإن هذه اللجنة ما فتئت تضطلع بعمل ممتاز وتضطلع أيضا بمهمة ردع هامة. ولكن هذه اللجنة لم تحظ بالتعاون الكامل من جميع جيران رواندا. ونحن نطالب جميع الدول أن تقدم للجنة الدعم الكامل.

مع انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا ومع دخول انسحاب موظفيها مرحلته النهائية، نلاحظ أن هناك خلافات ما زالت قائمة بين الأمانة العامة وحكومة رواندا فيما يتعلق بالتصرف بالمعدات والتمويل. ونحثهما على حسم هذه الخلافات بأسرع ما يمكن على أساس يرضي الطرفين، وذلك حتى لا تعرقل هذه الخلافات عمل الممثل الخاص للأمين العام ومكتبه السياسي، مع بدء العلاقة الجديدة بين الأمم المتحدة وحكومة رواندا. وهذه العلاقة الجديدة ينبغي أن تبدأ بداية صحيحة مع جميع المعنيين.

وإن قرار اليوم يؤذن بخطوة إيجابية هامة في رحلة شعب رواندا للخروج من هاوية إبادة الأجناس. والمجتمع الدولي يستبدل الجنود بالمدرسين والمدربين للمساعدة في مواجهة التحديات الجديدة. وإن المكتب السياسي الجديد للأمم المتحدة يرمز للشوط الذي قطعه شعب رواندا والتزامنا بمساعدته على استمرار

تقدمه. ونحن نتطلع الى مستقبل يعيش فيه جميع أبناء الشعب الرواندي معا بسلام.

وأخيرا، وباسم حكومة الولايات المتحدة، أود أن أتوجه بتحية لجميع أفراد الأمم المتحدة الذين خدموا في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، في ظل ظروف صعبة وأحيانا في ظل ظروف خطيرة، ولا سيما، للقيادة التي وفرها الممثل الخاص للأمين العام، السيد شهريار خان، وبسالة قائدي القوة، رجلي الجيش الكندي الجريئين، الفريق أول روميو دالير، والفريق أول غي توسنيان.

السيد عواد (مصر): لقد اتخذ مجلس الأمن لتوه قرارا دقيقا بسحب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، تلك الدولة الافريقية الشقيقة التي شهدت أكبر مأساة إنسانية في التاريخ المعاصر. وكما ثار جدل واسع عن الدور الذي كان يتعين على المجتمع الدولي أن يقوم به للحيلولة دون وقوع المذابح البشعة وجرائم الإبادة التي شهدتها رواندا خلال العام الماضي، فإن الجدل يثور اليوم حول ما إذا كان التوقيت الذي يتم فيه سحب بعثة الأمم المتحدة من رواندا هو التوقيت المناسب فعلا. ولكن، لا يسعنا، كأعضاء في مجلس الأمن، إلا أن نستجيب لمطلب الحكومة الرواندية بسحب البعثة، فهي صاحبة القرار في هذا الشأن ونحن نحترم إرادتها.

وطالما اتخذ المجلس قراره بإنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة، فإن الجدل لا يجب أن يصرف أنظارنا عن حقيقة أنه إذا كان المجتمع الدولي قد أخفق، لسبب أو لآخر، في منع وقوع المذابح فإن تواجد الأمم المتحدة في رواندا خلال مرحلة ما بعد الأزمة كان مفيدا دون شك. ولعل مساعدات الأمم المتحدة في مجالات إيواء العائدين واصلاح البنية الأساسية وإعادة تشغيل المرافق الصحية والتعليمية وتدريب الشرطة وإزالة الألغام خير دليل على ذلك، وإن وفد مصر لينتهز فرصة هذا الاجتماع للإشادة بدور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مجال تقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانية لشعب رواندا في محنته.

ويودّ وفد مصر أن يعرب عن تقديره لتقرير الأمين العام الأخير الصادر في نهاية شباط/فبراير الماضي عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. فقد تضمن التقرير استعراضا دقيقا وتحليلا موضوعيا للتطورات التي شهدتها رواندا خلال الشهرين الماضيين على الأصعدة السياسية والإنسانية والعسكرية. كما تضمن رؤية لمستقبل دور الأمم المتحدة في رواندا، وهو الدور الذي لا يقل أهمية - في تقديرنا - عن الدور الإيجابي الذي قامت به الأمم المتحدة في رواندا منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٣ وحتى الآن.

وإنه لمن دواعي ارتياحنا في مصر أن يشير تقرير الأمين العام إلى أن الهدوء والاستقرار النسبيين يسودان معظم أنحاء رواندا باستثناء بعض المناطق الحدودية، وأن هناك تقدما مبشرا في مجالات الزراعة والرعاية الصحية والتعليم، إلاّ أننا نتفق مع تقدير الأمين العام فيما يتعلق بالقضايا التي ما زالت تواجه حكومة رواندا والتي يلزم معالجتها وأهمها: أولا، ضرورة اضطلاع الحكومة بمسؤولياتها إزاء تسهيل عودة أكثر من ١,٧ مليون لاجئ رواندي، وإعادة توطينهم وضمان سلامتهم وممتلكاتهم، وهي مهمة جد عسيرة ومعقدة، إلاّ أنها تعد - في تقديرنا - مفتاح الاستقرار في رواندا. ثانيا، ضرورة إحراز تقدم حقيقي وسريع نحو تحقيق المصالحة الوطنية بين كافة طوائف الشعب الرواندي وإقرار مبادئ التسامح والتعايش السلمي. ثالثا، أهمية اتخاذ تدابير فعالة لإعمال القانون وتعزيز السلطة القضائية.

وفيما يختص بالمهمة الأولى، فبالرغم مما بذل من جهود ملموسة من جانب الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا المجال فإن الحل لا يزال بعيد المنال بالنظر إلى حجم عدد اللاجئين والعوائق التي تحول دون عودتهم. إن تقرير الأمين العام يشير في فقرته الخامسة والأربعين إلى الدور السلبي الذي تقوم به عناصر من الجيش الرواندي السابق والميليشيات المنظمة لإثارة مخاوف اللاجئين من العودة. ومن ناحية أخرى، فإنه يجب أيضا تفهم أن ما يبديه اللاجئون من مخاوف وإحجامهم عن العودة يرجع - بقدر متساو - إلى خشيتهم الحقيقية من الأحوال الأمنية داخل رواندا، وهذه مشكلة وطنية نرى أن الحكومة الرواندية تتحمل الشق الأعظم من مسؤولية حلها.

لقد تأسس موقف وفد مصر طوال مراحل التفاوض حول القرار الذي اعتمدناه اليوم على ضرورة إبراز المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الحكومة الرواندية في هذا الصدد، خاصة في مرحلة ما بعد رحيل الأمم المتحدة، إلاّ أن عدم تضمن القرار لإشارات صريحة وواضحة حول ضمان عودة اللاجئين لا يعني من وجهة نظرنا - أقول لا يعني من وجهة نظرنا - أن المجلس لن يتحرك في هذا الاتجاه حفاظا على حقوق اللاجئين الروانديين، إذا اقتضت الضرورة ذلك في مرحلة لاحقة. وفي هذا الصدد فإنه ينبغي - وبشكل عاجل - توفير مناخ عام موات للعودة الطوعية للاجئين من خلال بناء الثقة واتخاذ التدابير الملائمة لنشر المعلومات البناءة في هذا المجال والاستمرار في تطبيق أساليب أخرى مثل ترتيب الزيارات عبر الحدود ومهام المراقبة وتوفير الحماية للعائدين مع ضمان ممتلكاتهم.

أما عن دور الأمم المتحدة بعد رحيل البعثة فإننا نؤيد إنشاء مكتب سياسي في كيغالي للمساعدة في المجالات التي أشار إليها تقرير الأمين العام في فقرته ٤٣ (أ)، ومن المشجع أن الحكومة الرواندية تخلت مؤخرا عن تحفظاتها السابقة في هذا الصدد وأبدت استعدادها لتسهيل مهمة المكتب السياسي وتقديم العون اللازم له. ونأمل أن يعد المكتب تقارير دورية عن التطورات في هذا المجال.

لقد أكدت مصر أن إعادة الإستقرار إلى رواندا لا يمكن أن تتم بنجاح دون الأخذ في الاعتبار البعدين الاقليمي والجغرافي. فالمشكلات التي تواجهها رواندا اليوم، وفي مقدمتها مشكلة اللاجئين، لها تأثيرات تمتد عبر منطقة البحيرات العظمى في افريقيا، ويتطلب حلها تعاونا اقليميا بدعم دولي. وفي نظرنا فإن مشكلة اللاجئين بالذات لها بعد اقليمي هام، إذ يجب أن تبدي دول الجوار قدرا أكبر من التعاون والتنسيق في هذا المجال تحديدا. ونتمنى أن تكون الاتصالات التي جرت خلال الأشهر الماضية بين رواندا وجيرانها مقدمة لعلاقات وتعاون أوثق في المستقبل القريب في هذا المجال.

وتعيد مصر تأكيد أن أية حلول تتغاضى عن هذه الحقيقة ستكون بمثابة مسكنات مؤقتة للأزمة. ولعل أكبر دليل على ذلك أن جميع الجهود التي صادفت قدرا من النجاح في عودة اللاجئين كانت تلك الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في إطار التعاون الجماعي بين كل من رواندا وتنزانيا وبوروندي وزائير.

واقتناعا منا بهذه الحقيقة فإن وفد مصر يؤكد أيضا ضرورة التنفيذ التام لمقررات مؤتمر بوجمبورا ومؤتمر قمة القاهرة ومؤتمر أديس أبابا الذي عُقد نهاية شباط/فبراير الماضي، وأهمية تقديم كل دعم ممكن للجهود الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للسلم والأمن والتنمية بمنطقة البحيرات العظمى الأفريقية بعد إتمام الإعداد المناسب لمثل هذا المؤتمر.

في الختام أود أن أشير إلى أن التجربة قد علمتنا درسا مهما حول أهمية الدبلوماسية الوقائية وضرورة الالتزام بالعمل الوقائي لتجنب الأزمات. تلك كانت الدروس المستفادة من تجربة الأمم المتحدة في رواندا. فالمنظمة الدولية لم يتوافر لها في أي مرحلة زمنية، بكل الأسف، لا المعدات ولا الأفراد ولا القرار السياسي اللازم للتدخل بنجاح لمنع وقوع المأساة الإنسانية التي شهدناها في رواندا وهو موقف لا ينبغي أن نسمح بتكراره مستقبلا.

لقد قام وفد مصر بالتصويت لصالح القرار رغم ما يساورنا من قلق إزاء ما أشرنا إليه بشأن مسألة المسؤولية عن توفير الحماية وتسهيل العودة للاجئين، وذلك تضامنا من جانبنا مع جهود الحكومة الرواندية. نقول إن مصر قد صوتت لصالح القرار رغم ما يساورنا من قلق بشأن هذه المسائل تضامنا من جانبنا مع الحكومة الرواندية ودعما لها في خطواتها الرامية إلى تحقيق الاستقرار. ونأمل أن تأتي التطورات إيجابية فتبدد مخاوفنا ويجتاز شعب رواندا الشقيق محنته ويبدأ من جديد عملية التنمية الشاملة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بوتسوانا.

اتخذ مجلس الأمن القرار ١٠٢٩ (١٩٩٥) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الذي قام في جملة أمور بتعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ومددها لفترة نهائية حتى ٨ آذار/مارس ١٩٩٦. وتم هذا بما يتفق مع رغبات حكومة رواندا المعرب

عنها رسميا. ويجب علي أن أعترف أن وفد بلدي كان من الوفود التي لم تؤيد الرحيل السريع للبعثة من رواندا. ولهذا فإنه يسرنا أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام في مساعدة حكومة رواندا في معالجة المسائل الحاسمة وهي المصالحة الوطنية، وعودة اللاجئين وإعادة توطينهم، وإصلاح وإعادة تعمير الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

وكان إدراكنا أن رواندا ما زالت تحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي في هذه المجالات هو بالضبط الذي جعلنا نرغب عن تأييد الانسحاب المفاجئ للبعثة. وتشعر بوتسوانا بالامتنان لأن مجلس الأمن قد حافظ على إجماع الرأي فيه بشأن هذه المسألة التي هي ذات أهمية حيوية للسلام والاستقرار والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. ونأمل أن تواصل حكومة رواندا التعاون مع الأمم المتحدة لصالح بنياروااندا.

ويتضح مما سبق أن نهاية ولاية البعثة لا تعني بأي حال من الأحوال أن الصعوبات والتحديات التي تواجه حكومة وشعب رواندا قد انتهت. ومن الواضح أن عودة اللاجئين ستكون واحدا من أعصى هذه التحديات. وتعتقد بوتسوانا اعتقادا قويا أنه لا يمكن أن يحل السلام والاستقرار في رواندا ما دام ثلث سكانها يعيشون في مخيمات اللاجئين في بلدان مجاورة. ويلزم بذل جهود متضافرة لكفالة العودة المبكرة للاجئين البالغ عددهم ١,٧ مليون لاجئ. ونلاحظ الجهود الضخمة التي تبذلها حكومة رواندا تعزيزا للمصالحة الوطنية وإعادة بناء بلد مزقه أحد أسوأ التصرفات الإنسانية التي شهدها الجزء الأخير من هذا القرن. إنهم يستحقون منا الإشادة للنجاحات التي أحرزوها حتى الآن في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ويجب أن يدخل شعب رواندا الآن بجدية في عملية توطيد السلام والاستقرار النسبيين القائمين حاليا في البلد وفي بناء مجتمع جديد يقوم على أساس العدالة وحكم القانون.

وفي هذا الصدد سيكون تعزيز النظام القضائي واحدا من العناصر الرئيسية في العملية برمتها. وسيكون استمرار الدعم من المجتمع الدولي حاسم الأهمية طوال الوقت وما زال "بناء السلام في فترة ما بعد إبادة الأجناس" في رواندا هو الشاغل الأساسي ومن المسؤوليات الرئيسية لحكومة رواندا والمجتمع الدولي على حد سواء. ولقد أثبتت التجربة الأخيرة أنه في حين أن السلم لا يمكن ولا ينبغي بناؤه دون العدالة فإن افتراض براءة المتهم ما زالت حجر الزاوية لأي نظام قضائي منصف.

وفي مناسبات عديدة في الماضي ذكر وفد بلدي أن المشاكل التي تواجه رواندا لها أبعاد دون إقليمية يجب معالجتها على سبيل الاستعجال من جانب بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وعودة اللاجئين، على سبيل المثال، لا يمكن أن تمضي بسلاسة إلا إذا كان هناك تشاور وتعاون وثيقان مع الدول المضيفة لهم. ومن الحقائق الثابتة أن هناك تخويفا سائدا في مخيمات اللاجئين من جانب عناصر تابعة للحكومة السابقة ضد الذين يعتزمون العودة إلى رواندا. كما أن نفس العناصر لديها نوايا سيئة بالقيام بهجمات عسكرية داخل رواندا. ويجب على المجتمع الدولي أن يوضح بجلاء لهذه العناصر أن انسحاب البعثة لا يعني بأي حال من الأحوال إلغاء التدابير التي اضطلعت بها عن طريق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لإنهاء عمليات التخويف في مخيمات اللاجئين والأنشطة العسكرية ضد رواندا. والواقع أن حظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ٩١٨ (١٩٩٤) والذي يشمل الروانديين الموجودين في البلدان المجاورة بموجب القرار ١٠١١ (١٩٩٥) ما زال سائدا.

وما زال مجلس الأمن ينتظر تقريرا من اللجنة الدولية للتحقيق التي أنشئت من أجل

"التحقيق في التقارير ببيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى قوات حكومة رواندا السابقة... انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) و ٩٩٧ (١٩٩٥) و ١٠١١ (١٩٩٥)". (القرار ١٠١٣ (١٩٩٥)، الفقرة ١ (أ)).

وكل هذه التدابير لا يمكن تنفيذها بقوة إلا بالتعاون التام من جانب البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد فإن إعادة حكومة زائير مؤخرا لبعض المعدات العسكرية إلى رواندا تطور سار. ونأمل أن يكون له أثره الحميد في البحث عن حلول للمسائل المتبقية، ولا سيما عودة اللاجئين، وأن يكون دليلا على بداية حقبة جديدة من التقارب بين البلدين الشقيقين.

ووفد بلدي سيؤيد عقد مؤتمر إقليمي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة، على أن تشارك فيه بنشاط منظمة الوحدة الأفريقية. وثمة قدر كبير من حسن النية على الصعيد الدولي يستهدف التوصل إلى حل دائم لمشاكل منطقة البحيرات الكبرى. واضطلع الاتحاد الأوروبي، ومركز كارتر، والرئيس السابق نيريري بجهود سياسية ودبلوماسية تستهدف التوصل إلى أساس مشترك بشأن عقد المؤتمر. ونؤيد تمام التأييد هذه الجهود الجديرة بالثناء، ونأمل في أن يتكلل الوقت والطاقة اللذان بذلا في هذا المسعى، ولا سيما من جانب الرئيس السابق، نيريري بالنجاح.

وفي الختام أود أن أعرب عن تهانئ بوتسوانا لرجال ونساء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا على ما قدموه من إسهام في قضية السلام في رواندا. فلقد كان يلاحق البعثة ماض تعيس، أحداث يود كل فرد ألا تكون قد حدثت وألا تحدث مرة أخرى، إلا أنهم بذلوا قصارى جهدهم في ظل ذلك الماضي.

والآن أستأنف عملي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

وليس هناك متكلمون آخرون على القائمة. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠.